

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، ناصر التل، حابس العبدالات، خضر مشعل

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٣١١

المميز زة :-

سلطنة الميهاه .

وكيلها المحامي علي عبد الحافظ بركات .

المميز ضده :-

معتصم عبد الله فالح العزام .

وكيلاه المحاميان سائد العزام وبلال العزام .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد رقم (٢٠١٥/١٨٢٣٨) تاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ القاضي :- (برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد رقم (٢٠١٥/١١٧٩) تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠ المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٩٦٤٢,٣٥٧) ديناراً للمدعي معتصم عبد الله فالح العزام كتعويض عادل عن الاستملاك الواقع على حصصه بقطعة الأرض موضوع الدعوى وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٩٨٣) ديناراً بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٩%) تسري بعد مرور شهر من اكتساب الحكم الدرجة القطعية) وتضمن الجهة المدعى عليها المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٤٩٢) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

للأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً
ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي معتصم عبد الله فالح العزام قد أقام
بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٥ الدعوى رقم (٢٠١٥/١١٧٩) لدى محكمة بداية حقوق إربد
ضد المدعى عليها سلطة المياه لمطالبتها ببطل التعويض العادل عن بدل الاستملاك بقيمة
(٥٠٠) دينار لغايات الرسوم كما هو وارد تفصيلاً في لائحة الدعوى .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٥ قرارها
المتضمن الحكم بإلزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ (١٩٦٤٢) ديناراً و (٣٥٧) فلساً
للمدعى عن الاستملاك الواقع على حصته بقطعة الأرض موضوع الدعوى وتضمن
المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٩٨٣) ديناراً بدل أتعاب محاماة والفائدة
القانونية .

لم ترتض المدعى عليها بهذا القرار فطعننت فيه لدى محكمة استئناف إربد وبعد
استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٦ الحكم رقم (٢٠١٥/١٨٢٣٨)
وجاهياً والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمن الجهة
المدعى عليها المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعى في مرحلة الاستئناف
ومبلغ (٤٩٢) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم ترتض المستأنفة (المدعى عليها) بهذا القرار فطعننت فيه تمييزاً بتاريخ
٢٠١٦/٣/٦ .

وقبل التعرض لأسباب الطعن :-

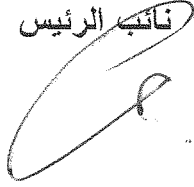
نجد إن القرار المطعون فيه صدر وجاهياً بحق المميزة (المستأنف عليها) بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ وتقدمت بطعنها التمييزي بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ فيكون مقدماً بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يتعين رده شكلاً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بالمادة (١/١٩٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٦/٧ م

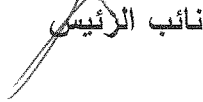
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو

نائب الرئيس



عضو



رئيس الديوان

دقق / غ . ع

